دور تطبيق آليات الحوكمة بتفعيل برنامج التأكد المشترك
دراسة تطبيقة بالشركات المقيده بالبورصة

مشاري مزبن دعسان المطيري*

(*)**مشاري مزبن دعسان المطيري**: باحث ماجستير تخصص محاسبة كلية التجارة جامعة مدينة السادات

Email :

المستخلص

استهدف هذا البحث الكشف عن محددات تطبيق آليات الحوكمة في الشركات المقيدة بالبورصة الكويتية، وبيان محددات ومعوقات تطبيق برامج التأكيد المشترك على تقارير الاستدامة بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية، **وتوصل البحث إلي عدد من النتائج منها:** التأكيد على دور المراجعة الداخلية كخط دفاع أول فى تطبيق نموذج التأكيد المشترك، يساهم نموذج التأكيد المشترك فى خلق نوع التنسيق بين الجهات المختلفة التي تقدم خدمات التأكيد، مما ينعكس أثر ذلك إيجابًا على المراجعة الداخلية، كما توصل إلى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين آراء المستقصى منهم بشأن محددات تطبيق آليات حوكمة الشركات في الشركات المقيدة بالبورصة الكويتية، وعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين آراء المستقصى منهم بشأن محددات تطبيق برامج التأكيد المشترك على تقارير الاستدامة بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية، ووجود علاقة ذات دلالة معنوية بين تفعيل آليات حوكمة الشركات وتفعيل برنامج التأكيد المشترك لتقارير الاستدامة بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية.

Abstract

This research aimed to reveal the determinants of applying governance mechanisms in companies listed on the Kuwaiti Stock Exchange, and to explain the determinants and obstacles to applying joint assurance programs on sustainability reports in companies listed on the Kuwaiti Stock Exchange. The research reached a number of results, including: Emphasizing the role of internal audit as a first line of defense in applying the assurance model. The joint assurance model contributes to creating a type of coordination between the various entities that provide assurance services, which has a positive impact on internal auditing. It was also found that there are no statistically significant differences between the opinions of the respondents regarding the determinants of applying corporate governance mechanisms in companies listed on the stock exchange. Kuwait, and the absence of statistically significant differences between the opinions of the respondents regarding the determinants of applying joint assurance programs on sustainability reports in companies listed on the Kuwaiti Stock Exchange, and the existence of a significant relationship between activating corporate governance mechanisms and activating the joint assurance program for sustainability reports in companies listed on the Kuwaiti Stock Exchange.

أولاً: الإطار العام للبحث

مقدمة:

يعد التأكيد المشترك لتقارير الاستدامة مدخل جديد يساهم فى طمأنة أصحاب المصالح للمساءلة الإدارية وتعزيز مصداقية عملية التقرير وإضافة قيمة للشركات والحفاظ عليها فى الأجل القصير والطويل (غنيم، ٢٠١٧).

واستمرت ممارسات إعداد التقارير الخارجية في التطور بسبب الطلب المستمر علي معلومات كاملة وموثوقة وذات صلة من الشركات إلي جانب التغيرات التي تم إجراؤها في التقارير المالية تقارير البيئة والإستدامة (المعروفة أيضًا باسم التقارير البيئية والإجتماعية والحوكمة) (ESG) تم تقديمها منذ فترة طويلة لمرافقة (Augustine, 2021) وفي الآونة الأخيرة، تم أيضًا الترويج لإعداد التقارير المتكاملة للتعامل مع ثغرات تقارير الشركات الحالية وتعزيز استراتيجية الشركة ودمج المعلومات المستقبلية في ممارسات إعداد التقارير و تحسين جودة المعلومات (Eccles & Jrzus 2012; Berg & Jensen, 2015).

ويعتبر التأكيد آلية حيوية لتلبية توقعاته والتأكد من ثقة تقارير الشركات ونزاهتها (Solomon, 2010; Rinaldi et al., 2018) ، والتأكيد المشترك (CA) هو نموذج تم تقديمه للمساعدة في الإدارة الفعالة والفعالة للمخاطر عبر المؤسسات (Decaux & Sarens, 2012; Masegare, 2018) وعلي عكس نماذج التأكيدات الفردية، يعتزم التأكيد المشترك مع الطبيعة المعقدة بشكل متزايد للمؤسسات.

وقد اقترح (Zhou et al., 2019) أن التأكيد المشترك وسيلة فعالة من حيث التكلفة لإطار التأكيد الحديث، وهو أمر ذو قيمة في تعزيز جودة ومصداقية المعلومات المبلغ عنها، حيث أنه عند فحص محددات التقرير عن معلومات الإستدامة ذكرت دراسة (Hahn R. & Kuhnen M., 2013) أن هناك محددات خارجية تؤثر علي عملية التقرير عن معلومات الاستدامة منها ضغوط أصحاب المصلحة والقوي المؤسسية والتنظيمية، تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين لتخفيض تكلفة رأس المال، رؤية الشركة، حجم الشركة، والرأي العام.

لقد ذكرت دراسة (Ranjith & Shamim T., 2017) أن آليات الحوكمة والمسئولية الإجتماعية للشركة لا يجب دراستهم بشكل منفصل، كما أن حوكمة الشركة دعامة ضرورية للإلتزم

بممارسات المسئولية الإجتماعية للشركة، حيث تعد حوكمة الشركة والمسئولية الإجتماعية وجهان لعملة واحدة.

أولاً: مشكلة البحث:

أشار (إبراهيم، ٢٠١٦؛ Bhatia & Tuli, 2015) إلى أنه فى الأونة الأخيرة تزايدت الإنتقادات الموجهة للقوائم المالية بضعفها ومحدودية معلوماتها، فالمعلومات التي تقدمها التقارير المالية الحالية لم تعد كافية لأغراض حوكمة الشركات ومسؤوليتها البيئية والإجتماعية.

حيث تتفق بعض الدراسات (شرف، ٢٠١٥؛ اسماعيل، ٢٠١٦؛ Kuzey & Uyar, 2017) على أن الإفصاح عن المعلومات المالية التقليدية لم يُعد كافيًا لأغراض اتخاذ أصحاب المصالح القرارات، وأصبحت هناك حاجة ملحة لمعلومات إضافية غير مالية ملاءمة لأغراض تحديد القيمة السوقية لأسهم الشركة، كما أكدت على أن التقارير المالية التقليدية لا تعطي صورة كاملة عن وضع الشركة المالي وغير المالي وخاصة على المدى الطويل، مما يفرض على الشركة الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية كوسيلة لتلبية احتياجات أصحاب المصالح من المعلومات، الذين ينظرون إلى المعلومات غير المالية على أنها مؤشر لنجاح الشركة، فكلما زاد مستوى الإفصاح عن المعلومات غير المالية ترك ذلك إنطباعًا إيجابيًا عن كفاءة وفاعلية أداء الشركة لدى المتعاملين فى السوق، وينعكس هذا بدوره إيجابًا على قيمة الشركة.

ويرى أصحاب المصالح أن هذا التأكيد لن يتحقق إلا من خلال وجود طرف ثالث مؤهل ومحايد ومستقل، تتمثل مهمته في فحص المحتوى المعلوماتي لتقارير الاستدامة، فضلا عن فحصة لأساليب قياس الأداء المستخدمة بواسطة المنشأة، ثم إعداد قائمة تأكيد يتم تضمينها في تقرير الاستدامة، بحيث يفصح المراجع من خلال هذه القائمة عن استنتاجه بشأن مدى دقة وصدق المعلومات الواردة في متن التقرير، وكذلك مدى سلامة الأنظمة الداخلية لإدارة المنشأة المعدة للتقرير، هذا ويتمثل الهدف الأساسي من وراء قائمة التأكيد في إضفاء درجة من المصداقية لدى أصحاب المصالح بشأن محتوى تقرير الاستدامة المعد بواسطة إدارة المنشأة، وهو الأمر الذي قد يساعد على تقليل فجوة المصداقية بين الطرفين، ومن ثم العمل على تضييق فجوة التوقعات بين ما يحققه المراجع فعلا، وما يتوقع الغير تحقيقه بواسطة المراجع. (Aulia, 2018).

ومن ثم يمكن صياغة المشكلة في التساؤلات التالية:

١- ما هي محددات تطبيق آليات الحوكمة في الشركات المقيدة بالبورصة الكويتية؟

٢- ما هي محددات ومعوقات تطبيق برامج التأكيد المشترك على تقارير الاستدامة بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية؟

ثانياً: الدراسات السابقة

١) **هدفت دراسة (رشوان، ٢٠١٨) بعنوان:أثر إعداد التقارير المتكاملة على تعزيز الإفصاح والحوكمة للشركات المدرجة فى بورصة فلسطين**" والتي استهدفت اختبار أثر إعداد التقارير المتكاملة على تعزيز الإفصاح والحوكمة للشركات المدرجة فى بورصة فلسطين، وقد اعتمدت الدراسة على عينة مكونة من (٣٤) مفردة من المديرين ورؤساء الأقسام والمحاسبين العاملين بالأقسام المالية لعدد (٤٩) شركة، وخلصت إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن هناك علاقة بين إعداد التقارير المتكاملة وكل من: تعزيز الإفصاح وحوكمة الشركات، وتحسين جودة المعلومات المتوفرة للشركات المدرجة فى بورصة فلسطين.

٢) **كما تناولت دراسة (سليم،٢٠٢١): بعنوان: "تأثير آليات الحوكمة الداخلية وخصائص المراجع الخارجي علي توقيت إصدار التقارير المالية**"، والتي استهدفت دراسة أثر آليات الحوكمة (خصائص مجلس الإدارة نمط هيكل الملكية، وخصائص لجنة المراجعة)، على الإفصاح عن معلومات النظرة المستقبلية، وقد اعتمدت الدراسة على عينة من ١٨٢ مفردة من الشركات المساهمة المصرية، وخلصت إلى مجموعة من النتائج أهمها: بينما حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة ازدواج دور المدير التنفيذي الأول، الملكية المؤسسية حجم لجنة المراجعة، والخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة ليس لها تأثير معنوي على مستوى الإفصاح عن معلومات النظرة المستقبلية.

٣) **تناولت دراسة (الشافعي؛ والطائي، ٢٠٢٢) بعنوان: "نموذج مقترح لتقرير التأكيد المشترك وتأثيره في تحقيق التنمية المستدامة في الوحدات الاقتصادية العراقية**"، اقتراح نموذج لتقرير التأكيد المشترك لتحقيق التنمية المستدامة في الوحدات الاقتصادية العراقية ولاسيما أمانة بغداد، يُمكن مقدمي التأكيد من تنسيق الجهود التي تؤدي إلي تحقيق التأكيد المشترك، وقد اعتمدت الدراسة على ١٥٤ مفردة من الوحدات الاقتصادية العراقية، وخلصت إلى مجموعة من النتائج أهمها: النموذج المقترح لتقرير التأكيد المشترك في تحقيق التنمية المستدامة في الوحدات الاقتصادية العراقية، ولاسيما أمانة بغداد، والذي يؤدي إلي تحسين عمليات التأكيد بين مقدمي التأكيد عن المخاطر الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والتخلص من الازدواجية التي تعيق تحقيق الأهداف والإطلاع علي طرق عملية تحافظ علي الموارد وتحسينها لتحقيق التنمية المستدامة.

٤) **استهدفت دراسة (عبد الله، ٢٠١٩) بعنوان: " دور آليات الحوكمة في تفعيل برنامج التأكيد المشترك لتقارير الإستدامة"**، محاولة تقديم إطار متكامل لتفعيل استخدام برنامج التأكيد المشترك في تأكيد تقارير الاستدامة بأبعادها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية حيث يمثل التأكيد المشترك آلية لتخطيط وتنسيق جهود التأكيد الداخلية والخارجية لتدعيم البيئة الرقابية للشركة، وذلك من خلال تحليل العلاقة التفاعلية بين لجنة المراجعة ووظيفة المراجعة الداخلية مع التركيز على الدور الاستراتيجي لوظيفة المراجعة الداخلية في دعم التأكيد الداخلي لتقارير الاستدامة، وإبراز أهم محددات ومتطلبات التأكيد الخارجي لتقارير الاستدامة، ولتحقيق هذه الأهداف تم تقسيم البحث إلى خمسة محاور تعرض المحور الأول لدور العلاقة التفاعلية بين لجنة المراجعة ووظيفة المراجعة الداخلية في دعم التأكيد الداخلي لمعلومات الاستدامة، وتناول المحور الثاني محددات التأكيد الخارجي لمعلومات الاستدامة، كما تناول المحور الثالث إطار متكامل لتفعيل برنامج التأكيد المشترك Combined (Assurance لتقارير الاستدامة في ضوء آليات الحوكمة وذلك من خلال تحليل أدوار مختلف الأطراف الداخلية والخارجية المشاركة في عملية التأكيد وبيان أهم صعوبات ومزايا تطبيق الإطار المتكامل لبرنامج التأكيد المشترك أما في المحور الخامس فقد تم إجراء دراسة ميدانية لتوضيح دور آليات الحوكمة في تفعيل برنامج التأكيد المشترك من خلال تحليل إجابات العينة المستخدمة من معدي القوائم المالية والمراجعين الداخليين والخارجيين، واشتمل المحدد الخامس على النتائج والتوصيات، وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها تزايد أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه وظيفة المراجعة الداخلية في المساهمة في تأكيد تقارير الاستدامة بالإضافة إلى الدور الاستشاري، كما توجد أهمية لتطبيق أبعاد الإطار المتكامل لتفعيل استخدام برنامج التأكيد المشترك لمعلومات الاستدامة لتحسين التغطية التأكيدية التي يتم الحصول عليها من الأطراف المتعددة المشاركة في عملية التأكيد.

٥) **تناولت دراسة (Isabel et al., 2021) بعنوان: "ضمان تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات: دراسة دور الشركات الداخلية والخارجية آليات الحوكمة"**، تأثيرات آليات حوكمة الشركات الداخلية المختلفة (استقلال مجلس الإدارة، والتنوع بين الجنسين، ولجنة الاستدامة المتخصصة) والخارجية (تغطية المحللين والملكية المؤسسية) على قرار الشركات بشراء ضمان خارجي لتقرير المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR). وباستخدام عينة دولية، نبين أن تنوع مجلس الإدارة، ووجود لجنة المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتغطية المحللين، والمستثمرين المؤسسيين يزيد من احتمالية ضمان تقرير المسؤولية الاجتماعية للشركات، في حين أن استقلال مجلس الإدارة يقلل منه. وتشير النتائج كذلك إلى أن العديد من تشكيلات

هذه الآليات تكمل بعضها البعض في تحسين مصداقية الإفصاح غير المالي من خلال التأكيد. ومع ذلك، لا تعمل التكوينات الأخرى جنبًا إلى جنب، مما يدعم وجود تأثيرات الاستبدال. بشكل عام، قد يكون تجميع آليات الحوكمة المختلفة بشكل فعال أكثر فائدة في صياغة وتنفيذ استراتيجية مؤسسية من الآليات الفردية.

ثالثاً: أهداف البحث:

١- الكشف عن محددات تطبيق آليات الحوكمة في الشركات المقيدة بالبورصة الكويتية.

٢- بيان محددات ومعوقات تطبيق برامج التأكيد المشترك على تقارير الاستدامة بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية.

رابعاً: أهمية البحث:

- تسليط الضوء على أهمية جودة حوكمة الشركات فى الإفصاح عن تأكيد تقارير الاستدامة ولا تتحقق تلك الجودة بدون آليات فعالة قادرة على إقناع الإدارة.
- تنظيم الدراسة التطبيقية للكشف عن دور آليات حوكمة الشركات فى تفعيل التأكيد المشترك لتقارير الاستدامة.
- دعم المستثمرين وأصحاب المصالح فى زيادة الثقة من خلال تحسين جودة المحتوي الإعلامي لتقارير الإستدامة.
- تعزيز احتياجات القائمين بالتأكيد المشترك لتقارير الإستدامة من خلال تحسين أدائهم وأن يكون لها دورًا إيجابيًا فى زيادة الثقة فى بيئة الأعمال.

خامساً: فروض البحث:

١- توجد فروق ذات دلالة احصائية بين آراء المستقصى منهم بشأن محددات تطبيق آليات حوكمة الشركات في الشركات المقيدة بالبورصة الكويتية.

٢- توجد فروق ذات دلالة احصائية بين آراء المستقصى منهم بشأن محددات تطبيق برامج التأكيد المشترك على تقارير الاستدامة بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية.

٣- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تفعيل آليات حوكمة الشركات وتفعيل برنامج التأكيد المشترك لتقارير الاستدامة بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية.

ثانياً: الإطار النظري للبحث

أولاً: آليات حوكمة الشركات

يوجد شبه إجماع من الباحثين فى مجال حوكمة الشركات على تصنيف آليات الحوكمة إلى آليات داخلية وخارجية كما يلي:

١- **مجلس الإدارة:** يعتبر مجلس الإدارة من أهم آليات حوكمة الشركات الداخلية والذي يُعهد إليه بالدور الإشرافي والرقابي نيابة عن حملة الأسهم، ويمكننا القول بأن وظيفة مجلس الإدارة الأساسية هي العمل على تدنيه التكاليف الناشئة عن الفصل بين الملكية والإدارة (البحراوي، ٢٠٢١)، وبالتالي يجب أن يعمل مجلس الإدارة بحيث تعكس قرارات المديرين مصالح المساهمين، كما توصف مجالس الإدارة بأنها هياكل تنظيمية تضع السياسات العامة للمنشأة، وتضع الاستراتيجيات اللازمة وتتخذ القرارات المتعلقة بأصول الشركة، وتقيم أدائها، وتعيين الرئيس التنفيذي للشركة، كما يتولي تنفيذ المهام الرقابية وإكتشاف المخاطر، بالإضافة إلى قيام مجلس الإدارة بوظيفة إستراتيجية تتمثل فى توفير رؤية ورسالة وأهداف المنظمة، أيضًا مجلس الإدارة مسؤول عن وضع سياسات وإستراتيجيات وبرامج وأهداف العمل وتحديد المهام والصلاحيات لكل إدارة مؤسسية وآليات تقييم الأداء وإقامة علاقات مع أصحاب المصلحة، لذلك فإن كفاءة مجلس الإدارة تعتمد على مجموعة من الخصائص التي تؤثر على أداء الشركات، مثل حجم مجلس الإدارة، استقلال مجلس الإدارة، وإزدواجية منصب المدير التنفيذي، وتنوع أعضاء المجلس من حيث الجنس (Kanakriyah, 2021).

٢- **لجان المراجعة:** من الآليات التي يمكن أن تظبط جودة التقارير المالية لجان المراجعة، حيث أن تفعيل دورها بالشركة قد يضفي الثقة علي جودة التقارير المالية، ولاشك أن قيام تلك اللجان بمهامها بكفاءة وفاعلية وحجم هذه اللجان، ودورية اجتماعاتها، وتتمثل مشكلة هذا البحث بشكل ريسي في إحكام دور لجان المراجعة في ضبط جودة التقارير المالية.

ولقد اهتمت وركزت الكثير من البحوث الأكاديمية علي لجان المراجعة وكان محور هذا الاهتمام يدور حول خصائص لجان المراجعة لابد من توافر خصائص محددة في لجان المراجعة لتساهم في تحقيق فاعلية أداء تلك اللجان خاصة عند أداء المهام بشكل كفء وفعال، وتتمثل الخصائص الواجب توافرها لدي لجان المراجعة فيما يلي (عبد الفتاح، سعيد، ٢٠١٣):

أ) **استقلال لجان المراجعة:** تعد خاصية الإستقلال من أهم الخصائص الواجب توافرها في لجنة المراجعة نظرًا لما تمثله من ركيزة هامة لفاعلية أداء الدور الرقابي للجنة المراجعة، ومن ثم تعتبر هذه الخاصية منطلقًا لنجاح لجنة المراجعة في أداء أدوارها بفاعلية، فهي بإمكانها أن تكون أداة فعالة نظرًا لطبيعة تكوينها من أعضاء غير تنفيذيين وتمثل لجنة المراجعة خط الدفاع الأول لمنع وقوع مخالفات اللإنفراد بالسلطة قبل الإدارة التنفيذية (عبد ربه، ٢٠١٧).

ب) **المعرفة والخبرة المالية أو المحاسبية للجان المراجعة:** بعد توافر خاصية الإستقلال يتبعها ويكملها توافر خاصية المعرفة والخبرة المالية أو المحاسبية لدي لجنة المراجعة بصفة خاصة والخبرة القانونية والخبرة بعمل اللجنة وطبيعة نشاط الشركة بصفة عامة حتي تكون لجنة المراجعة علي لاقدر الكافي من المعرفة والخبرة التي تمكنها من تنفيذ المهام الرقابية والإشرافية الموكلة إليها والتي تتطلب بالطبع توافر تلك المعرفة والخبرة، ولا تقتصر الخبرة المالية والمحاسبية والقانونية اللازمة لتشكيل لجان المراجعة علي السيرة الذاتية لأعضائها بل تمتد أيضًا علي توفير قواعد موضوعية لإدارة مصادر البيانات وقواعد الخبرة سواء المالية أو المحاسبية أو القانونية بما ينطوي عليه من شبكات اتصال محلية وعالمية وأسس للتحديث المستمر ومداخل منطقية متعددة وعلي لجنة المراجعة اتخاذ العديد من الأساليب التي تمكنها من الحصول علي المعلومات الصحيحة في التوقيت المناسب (سلامة، ٢٠١٨).

ج) **حجم لجان المراجعة:** قد يكون عدد أعضاء لجنة المراجعة غير كاف لأداء المهام المطلوبة منهم خاصة في الشركات الكبيرة التي تتعدد منتجاتها وعملائها وموردیها وفروعها ومن ثم يختلف حجم أعضاء لجنة المراجعة من شركة لأخري، ويجب أن يكون حجم المراجعة مناسبًا وكافيًا بشكل يتيح توافر خبرات ومهارات وقيادات باللجنة وتبادل هذه الخبرات ليحقق في النهاية كفاءة وفاعلية لجان المراجعة، ولابد أن يكون عدد أعضاء لجنة المراجعة فردي لحسم مسألة التصويب داخل اللجنة، وأن يكون عدد أعضاء الجنة مناسبًا ليس أقل مما يجب حتي لا يتسبب هذا في عجز لجنة المراجعة عن التوصل إلي توافق داخل اللجنة سواء عند المناقشة أو ابداء التوصيات (الشعراوي، ٢٠١٧).

د) **عدد اجتماعات لجان المراجعة:** إن دورية الاجتماعات للجان المراجعة خلال السنة المالية هو مؤشرًا هامًا على قدرة هذه اللجان على القيام بأداء العديد من المجالات داخل الشركة بشكل كفء وفعال، وبالإضافة إلى ذلك فإن العدد المناسب من اجتماعات اللجنة بما يتناسب

مع طبيعة المنشأة وطبيعة نشاطها يعمل على تعزيز آلية عمل لجنة المراجعة، ومن المفترض أن تجتمع اللجنة دوريًا وفق برنامج اجتماعات محددة، وبما لا يقل عن مرة كل ثلاثة أشهر، تحت افتراض ضرورة الانعقاد فى مناسبات مناقشة القوائم المالية، السنوية، والربع سنوية، وذلك قبل تقديمها للإدارة، ومناقشة تقرير مراقبي الحسابات، ومناقشة قضايا الحوكمة للشركة، وغيرها من القضايا والمشكلات، ومن المتوقع أنه كلما انخفض عدد اجتماعات لجنة المراجعة كان ذلك مؤشرًا على انخفاض أداؤها، وزيادة احتمال تعرض المنشأة لمخاطر التقرير المالي الاحتيالي (الهواري، ٢٠١٧؛ محروس، ٢٠١٧).

٣- **المراجعة الداخلية:** المراجعة الداخلية هي مهنة لطالما أعادت تعريف نفسها على مر الزمن، بالنظر إلى الرغبة فى تلبية إحتياجات المؤسسات المتغيرة باستمرار، ومع مرور الوقت، حدث تحول فى أهداف المراجعة الداخلية من التركيز على مشاكل المحاسبة المالية للمؤسسات إلى تحديد المخاطر وتقييم الرقابة الداخلية إلى منصب التقييم والمشورة حاليًا، وتضيف المراجعة الداخلية قيمة للمنشأة من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية وتحليل المخاطر المرتبطة بالأنشطة الخاضعة للمراجعة، وكذلك من خلال التوصيات الواردة فى تقرير المراجعة الذي يتم صياغته وتوصيله من أجل ضمان تحقيق أهداف المنظمة (Narcisa & Elena, 2017)، ويشير معهد المراجعين الداخليين IIA فى تعريفه للمراجعة الداخلية أنها نشاط مستقل وموضوعي، يقدم تأكيدات وخدمات إستشارية بهدف إضافة قيمة للمنشأة وتحسين عملياتها، ويساعد فى تحقيق أهداف المنشأة من خلال إتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة (محمد، ٢٠٢٠).

٤- **المراجعة الخارجية:** وفقًا لقاموس أكسفورد الذي أصدرته جامعة أكسفورد فى عام ١٩٧٧، تعرف المراجعة بأنها فحص رسمي للحسابات للتأكد من سلامتها، وفى النسخة المعاصرة من نفس القاموس تم تطوير التعريف ليكون فحصًا رسميًا لسجلات الأعمال والسجلات المالية للتأكيد من صحتها وسلامتها (Oxford, 1997)، كما يعرف قاموس المرادفات المراجعة بأنها فحص وتصحيح والتحقق من حسابات الأعمال، يتم إجراؤها بواسطة محاسب مؤهل ومستقل، كما يعرف التقرير الصادر عن (Committee on Basic Auditing Concepts, 1972) المراجعة بأنها عملية منهجية للحصول بشكل موضوعي على الأدلة وتقييمها فيما يتعلق بالتأكيدات حول الإجراءات والأحداث الاقتصادية للتأكد من درجة التطابق بين هذه التأكيدات

والمعايير الموضوعة وإبلاغ النتائج للمستخدمين المهتمين، وعرفت أيضًا على أنها عملية منظمة لتجميع وتقييم أدلة موضوعية للإثبات عن معلومات معينة لتحديد مدى توافق هذه المعلومات مع قواعد إعدادها والتقرير عن ذلك للأطراف المعنية (محمد، ٢٠٢٢).

٥- **هيكل الملكية:** يكسب هيكل الملكية نسبة الملكية فى الشركة، كما أنه يعكس نسبة حقوق المالكين فى الشركة، وهيكل الملكية هو آلية من آليات حوكمة الشركات الجيدة، حيث أكد (Serly & Zulvia, 2019) أن هيكل الملكية كآلية إشراف يمكن أن تقلل من تضارب المصالح الناجم عن مشاكل الوكالة.

ويمكن تعريف هيكل الملكية بأنه مجموعة حصص رأس المال التي تتوزع على الأفراد والمجموعات (مؤسسات، بنوك، حكومة، عائلات،...) التي تمتلك رأس مال الشركة، وبسبب اختلاف هذه المجموعات فإن أهدافها ومصالحها بالتأكيد ستكون مختلفة، إضافة إلى اختلاف تأثيرها فى القرارات المالية والإدارية للشركة.

- **أنواع هيكل الملكية:** يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين من هياكل الملكية حسب نسبة الأسهم التي يمكلها المساهمون فى الشركة حيث نجد هيكل الملكية الذي يتصف بالتركيز وهيكل الملكية الذي يتصف بالتشتت، أما حسب معيار شخصية أو هوية المالك فنميز بين نوعين من هياكل الملكية هما الملكية الإدارية (نموذج الداخليين) والملكية المؤسسية (نموذج الخارجيين)، وفيما يلي أهم أنواع هياكل الملكية:

- **تركز الملكية:** يعرف تركز الملكية على أنه تلك النسبة من الأسهم المشتركة التي يمتلكها المساهمين الذي يمتلكون على الأقل ٥% من مجموع الأسهم المشتركة للمؤسسة فقد يكون تركز الملكية بيد مؤسسة واحدة أو مؤسسات أو بنوك أو مستثمر فرد أو عائلة محددة، ولهذا الأمر خصوصيته فى الاقتصاديات الناشئة فعندما تكون الملكية مشتتة فإن السيطرة على الملكية تميل إلى الضعف بسبب عدم قدرة المساهمين على مراقبة عمل الإدارة، إضافة إلى أن مساهمي الأقلية يبتعدون عن الاهتمام بعملية الرقابة (بلخيري، ٢٠٢٠).
- **الملكية المؤسسية:** تعتبر ملكية المؤسسات أحد الأدوات الفعالة فى تحقيق حوكمة المؤسسات فى السياق الخارجي، ففي حالة استثمار المؤسسات كالمصارف ومؤسسات الاستثمار لحجم كبير من أموالها فى بعض المؤسسات، فإن ذلك يؤهلها للرقابة عليها والحصول على المعلومات من داخل المؤسسات وخارجها، ومن جهة أخري يرى بعض

الباحثين أن المؤسسات تلعب دورًا فعال فى الرقابة على أنشطة الإدارة، بل يعتبرون أن من مصلحة مالكي المؤسسات أن يتعاونوا فى تقليل الرقابة على الإدارة، مما سيؤدي إلى تحسين أدائها فى حين يتحدد الدور الرقابي للأفراد فى حالة امتلاكهم لنسب عالية من أسهم المؤسسة، وبالتالي الانتقال إلى هيكل ملكية آخر وهو هيكل تركز الملكية، وتقاس الملكية المؤسسية بنسبة الأسهم المملوكة للمؤسسات (البنوك، شركات التأمين وصناديق الاستثمار) إلى إجمالي الأسهم المصدرة (بلخيري، ٢٠٢٠).

ثانياً: معوقات تطبيق آليات حوكمة الشركات

هناك عدة معوقات تعرقل تطبيق مباديء الحوكمة منها ما يتعلق بالبيئة الداخلية للشركة، ومنها ما يتعلق بالمحيط الخارجي لها، وتتمثل فيما يلي (الغندور، ٢٠٢٠):

١) **المصدر الأول من داخل بيئة الشركة:** عدم الفصل بين الملكية والإدارة، فأغلب الاقتصاديات العالمية التي يكون فيها تطبيق حوكمة الشركات فعالا تحاول أن تبتعد قدر الإمكان عن المطابقة بين الإدارة والملكية فى تأسيس شركاتها، أى أنه ليس بالضرورة أن يكون رئيس مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي من يمتلك النسبة الأكبر من أسهم الشركة ولكن من الضروري تمتع هذا الرئيس قدرة وكفاءة عالية فى إدارة المؤسسة، وهذا يمكن تقييمه على مستويات متعددة كمستوى تحصيله العلمي أو مستوى الخبرة العلمية لذلك يجب على المستثمر أن يتمتع بمعرفة وثقافة عالية للدور الذي تقوم به حوكمة الشركات لكي يؤثر إيجابيًا على قراره الاستثماري ويندرج ضمن هذ العاتق معوقات ثانوية أخري من أهمها:

- تشكيل مجلس الإدارة وعدم الفصل بين مهمة مجلس الإدارة ومهمة الإدارة التنفيذية ومسؤوليات إدارة المؤسسة ومستويات الرقابة وعدد اجتماعات المجلس.
- أعضاء مجلس الإدارة: عدم توفر أعضاء مستقلين غير تنفيذيين فى مجلس الإدارة بعدد مناسب يكونون قادرين على تقديم آراء واجتهادات مستقلة نابعة من إحساسهم بالمسؤولية ومن خبرتهم وتفهمهم لعمل الشركة.
- لجان مجلس الإدارة وأهمها لجنة التدقيق ولجنة المكافآت والترشيحات ومدى فاعليتهما واستقلاليتهما وتوفر لأعضاء غير تنفيذيين مستقلين فيها.

٢) **المصدر الثاني من خارج بيئة الشركة:** ويتمثل فى المناخ العام للاستثمار فى الدولة، ومدى توافر القوانين والتعليمات المؤسسة للنشاط الاقتصادي التي تضمن تطبيق الحوكمة فى الشركات وإعطاءها صفة الإلزام وعدم تعارضها مع هذه القوانين.

ثالثاً: مفهوم التأكيد المشترك:

تم ذكر التأكيد المشترك في تقرير (Kingin) الصادر عن معهد المديرين في جنوب افريقيا لعام (٢٠١٦) بانه نموذج يشتمل على جميع خدمات ووظائف التأكيد ويطورها بحيث يتيح بيئة رقابية فعالة تدعم نزاهة المعلومات المستخدمة في صنع القرار الداخلي من قبل الإدارة والهيئة الإدارية واللجان التابعة لها ودعم نزاهة التقارير الخارجية للوحدة الإقتصادية(Al-Shafaay & Al-Taie, 2022).

وتم تعريف التأكيد المشترك من قبل معهد المديرين في جنوب افريقيا بأنه " تكامل ومواءمة عمليات التأكيد في الوحدة الإقتصادية لتعظيم مراقبة المخاطر والحوكمة وكفاءة الرقابة وتحسين التأكيد الشامل إلى لجان التدقيق والمخاطر مع الأخذ في الاعتبار قابلية الشركة للمخاطر(IODSA, 2016). ويرى(Mssegare 2018:133) بأنه النموذج الذي ينبغي أن يسعى الى التخلص من التأكيدات الزائدة وغير الضرورية في الوحدات الإقتصادية، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا كان مجلس الإدارة ولجانه والتدقيق الداخلي والخارجي ماهرون ومطلعون على هذا الموضوع.

ويلعب نموذج التأكيد المشترك دورًا محوريًا في دمج عمليات الحوكمة والمخاطر والامتثال (GRC) للشركة(Wibowo et al., 2022). وعلى الرغم من أن نموذج التأكيد المشترك هو في المقام الأول ابتكار داخلي لإدارة المخاطر المؤسسية، مصمم لدمج وتكامل وتحسين جميع خدمات ووظائف التأكيد، فإنه يعزز في الوقت نفسه مصداقية التقارير التنظيمية (Adebayo& Ackers, 2023).

والتأكيد المشترك هو ابتكار في إعداد التقارير يهدف إلى دمج وتحسين جميع خدمات ووظائف التأكيد، لتسهيل بيئة رقابية فعالة، ودعم سلامة المعلومات التي تستخدمها الإدارة وهيئة الإدارة لاتخاذ القرارات الداخلية، مع توفير تأكيدات حول صحة الإفصاحات في التقارير التنظيمية الخارجية(IODSA, 2016; Hoang and Phang, 2021). ويقوم التأكيد المشترك بتنسيق ودمج خدمات التأكيد المتنوعة التي يقدمها مختلف اللاعبين، وذلك استجابة للتعقيد التنظيمي

المتزايد، ويقلل التأكيد المشترك من إجهاد التأكيد، ويقلل من ازدواجية خدمات التأكيد، ويحسن جودة التقارير، بينما يكون أيضاً أداة للمساعدة في إدارة المخاطر (Zhou et al., 2019).

والتأكيد المشترك(CA) هو نموذج تم تقديمه للمساعدة في الإدارة الفعالة والكفؤة للمخاطر عبر المؤسسات من خلال التكامل الأمثل بين عمليات التأكيد ومقدمي الخدمات(Donkor, 2021). وهو مدخل متكامل للجمع بين وظيفة الحوكمة وإدارة المخاطر والالتزام في إطار عمل واحد شامل، يوفر التكامل بين خدمات التأكيد المختلفة ويزيد من الكفاءة ويوفر الوقت بين الأنشطة حيث يمنع ازدواجية العمل بين مقدمي خدمات التأكيد، ويوفر التأكيد المشترك للمعدلات التركيز على الأمور المهمة المرتبطة بالتأكيد (محمد، ٢٠٢٢).

وبشكل عام، فإن نموذج التأكيد المشترك يتيح بيئة رقابية فعالة، ويدعم سلامة المعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات الداخلية من قبل الإدارة والمجالس الإدارية ولجانها؛ مع دعم سلامة التقارير الخارجية للمنظمة، ومن المتوقع من المنظمات التي تتبنى King IV أن تشرح كيفية تنفيذ أحكام نموذج التأكيد المشترك(Adebayo& Ackers, 2023).

وينفذ مقدمو خدمات التأكيد أنشطة التأكيد بشكل منفصل عن بعضهم ان يؤدي هذا النهج إلى مشاركة انشطة التأكيد من قبل الإدارة وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ولكن بدون تنسيق الأنشطة والموارد اللازمة لضمان تقديم تأكيد مشترك فعال وكفوه، وإن المخاطر المتنوعة التي تؤثر على الوحدات الإقتصادية ادت الى عدم فاعلية هذا النهج، ومن أجل تجنب تقديم تأكيدات منفصلة اقترح تقرير (King III) حول حوكمة الشركات في جنوب افريقيا في عام ٢٠٠٩ لأول مرة في الإصدار الثالث من مدونة King لتطوير العلاقة التكميلية بين مقدمي خدمات التأكيد تحت تنسيق لجنة التدقيق واصفا هذه العلاقة به التأكيد المشترك، وتم تقديم مفهوم التأكيد المشترك (CA) في مدونة King والذي يعرف أيضاً باسم (KingIII) الصادر من معهد المديرين في جنوب افريقيا وأصبحت هذه المدونة سارية المفعول في شهر مارس ٢٠١٠ وتتعامل بشكل مكثف مع التقارير المتكاملة وحوكمة الشركات ومسؤوليات مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والتأكيد المشترك(Al-Shafaay & Al-Taie, 2022).

رابعاً:تحليل العلاقة بين آليات الحوكمة واستخدام التأكيد المشترك لتقارير الاستدامة:

تم تحديد حوكمة الشركات باعتبارها القضية الأكثر إشكالية التي تواجه الشركات، على الرغم من أن حوكمة الشركات الفعالة قد تساعد في حل مشكلات الوكالة، مثل عدم تناسق المعلومات،

فإن لجنة المراجعة، وبالتالي مجلس الإدارة، تعتمد عادةً على معلومات متباينة لاتخاذ قرارات فعالة(Hussainey et al., 2018). ويعد مجلس الإدارة هو مصدر للموارد التي تعتمد عليها الإدارةن ويتعاون مع الإدارة فى وضع وتنفيذ القرارات الإستراتيجية الحاسمة التي ستؤثر على أداء الشركات، نظرًا لأن مجلس الإدارة يحدد الأهداف والاستراتيجيات لتشغيل الشركات، فمن الضروري أن تضمن آليات حوكمة الشركات قيام الشركات بأنشطتها لتحقيق الإستدامة والمعاملة العادلة لأصحاب المصلحة، وعليه فإن فعالية حوكمة الشركات لها تأثير قوي على أداء الإستدامة، التأثير القوي للأداء البيئي على قيمة الشركة يجعل الممارسات البيئية السليمة هدفًا مهمًا لمجلس الإدارة فى سعيه لضمان تعظيم ثروة المساهمين، يؤدي مجلس الإدارة الأكثر فعالية إلى مؤشر قوي لأداء الاستدامة (بليغ، ٢٠١٨).

وتعد المراقبة من قبل مجالس الإدارة وسيلة فعالة لتخفيف السلوك الانتهازي من قبل الإدارة وتقليل عدم تناسق المعلومات في كل القطاعات، وإعداد المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، وغالباً ما تلعب مجالس الإدارة التي تجتمع بشكل متكرر وتبدي اهتماماً أكبر بالإفصاحات الطوعية دوراً رقابياً أكثر استباقية يغطي المعلومات المالية وغيرها، ويمكن لمجالس الإدارة الأكبر حجماً والأكثر تنوعاً والتي تتمتع بمهارات متعددة التخصصات أن تقدر الأهمية الاستراتيجية والتشغيلية للقضايا البيئية والاجتماعية، ومن الناحية العملية، قد يتطلب الدور الرقابي الذي تلعبه مجالس الإدارة في البيئة البيئية والاجتماعية والحوكمة استخدام تأكيدات الطرف الثالث، ويدعو King IV إلى الاستعانة بخبراء خارجيين لمساعدة مجلس الإدارة في أدوار إعداد التقارير والمراقبة كجزء من نموذج التأكيد المشترك(Maroun, 2020).

وينبغي أن تكون لجنة المراجعة أو لجنة المخاطر قادرة على فهم الطبيعة الفنية لخدمات التأكيد والحالات التي يمكن أن يكمل فيها تأكيد الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة الأنظمة الداخلية (Maroun, 2020). وإذا كانت مجالس الإدارة واللجان تبذل بالفعل جهوداً كافية للإشراف على الإفصاحات البيئية والاجتماعية والحوكمة والحد من عدم تناسق المعلومات، فقد لا تكون هناك حاجة للاستعانة بتأكيدات مكلفة من طرف ثالث، ولا ينبغي إغفال أهمية المراجعة الداخلية، ويمكن أن يلعب المراجعة الداخلي دوراً حيوياً في تحديد المخاطر وإدارتها (منصور، ٢٠٢٠).وكما هو الحال مع العمل الذي يؤديه مقدمو خدمات التأكيد الخارجيون، يمكن للمدققين الداخليين اختبار الأنظمة والعمليات والضوابط التي تدعم وظائف الإدارة وسلامة التقارير المقدمة إلى أصحاب

المصلحة، حيث أن خبرتهم ومنصبهم في المنظمة يجب أن يترك المراجعين الداخليين في وضع جيد لتحديد المخاطر الناشئة وتطوير خطط إدارة المخاطر، ويمكنهم إبلاغ القرارات الاستراتيجية لمجلس الإدارة، وتطوير حلول عملية لتنفيذ إدارة المخاطر وسياسات التشغيل، وتأكيد الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها(Al-Shafaay & Al-Taie, 2022).

ويقوم المدققون الداخليون بإجراءات اختبارات مماثلة لتلك التي ينفذها مقدمو خدمات التأكيد الخارجيون، وعلى الرغم من أنهم أعضاء في منظمة ما، إلا أنه يجب عليهم أداء واجباتهم وفقاً للمعايير المهنية التي تشمل متطلبات الاستقلال ومراقبة الجودة، ولمساعدة المسؤولين عن الحوكمة في الوفاء بمسؤولياتهم الإستراتيجية والرقابية وإعداد التقارير، يدعو King IV إلى استخدام التأكيدات المشترك، حيث يدمج ويحسن جميع خدمات ووظائف التأكيد بحيث تمكن، ككل، من تحقيق بيئة مراقبة فعالة؛ دعم سلامة المعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات الداخلية من قبل الإدارة والهيئة الإدارية ولجانها؛ ودعم سلامة التقارير الخارجية للمنظمة. ويجب على مجلس الإدارة التأكد من أن وظائف التأكيد تعزز بيئة الرقابة الشاملة، وتساهم في اتخاذ القرارات الداخلية الفعالة، وتدعم إعداد تقارير متكاملة موثوقة، ولا يحل التأكيد المشترك محل المهام الرقابية لمجلس الإدارة ولجانه، ويتم استخدام التأكيد لمساعدة الهيئة الإدارية على تحديد وإدارة المخاطر بشكل أكثر فعالية، لتشغيل نظام قوي للرقابة الداخلية، وزيادة الثقة في البيانات المدرجة في التقارير الخارجية والتي يستخدمها المديرون لاتخاذ القرارات (Maroun, 2020).

ثالثاً: الدراسة الميدانية

١) مجتمع الدراسة:

العاملين في الشركات المقيدة بالبورصة الكويتية.

٢) عينة الدراسة:

نظرًا لتعذر استخدام أسلوب الحصر الشامل فى جمع البيانات الخاصة بالدراسة وذلك نظرًا لاعتبارات الوقت والجهد والتكلفة، فقد اعتمد الباحث على أسلوب العينة باستخدام العينة العشوائية البسيطة وتم الاعتماد فى تحديد حجم العينة على المعادلة التالية:(Ranjan, 1996).

- معادلة العينة:

$$n = \left(\frac{Z_{\alpha/2} \times s}{di} \right)$$

١- حجم العينة = n

٢- القيم المعيارية المقابلة ١.٩٦ = $Z_{\propto/2}$

٣- قيمة خطا التقدير (٠.٠٥) = d_i

٤- الانحراف المعياري للعينة الاستطلاعية = s

$$n=\left(\frac{1.96\times s}{0.10}\right)^2=\sim$$

$$n=\left(\frac{1.96\times 0.36}{0.05}\right)^2=199$$

-قام الباحث بتوزيع عدد (٢٢٠) استمارة استقصاء تحسبًا لأى إخفاق فى الحصول على رد من بعض أفراد العينة، حيث تم استبعاد الاستمارات التي لا تتوافر بها الشروط اللازمة.

وقد تم توزيع وتجميع قائمة الاستقصاء من المتخصصين في الشركات المقيدة بالبورصة الكويتية التي تدخل في نطاق الدراسة ويعكس الجدول التالي أعداد القوائم التي تم توزيعها على التخصصات الوظيفية في هذه الشركات.

جدول (١)

يوضح بيان بأعداد قوائم الاستقصاء الموزعة بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية محل الدراسة

القوائم	معد قوائم مالية	مسئولي الإلتزام والحوكمة	مراجع داخلي	مراجع خارجي	الإدارة العليا	مجلس الإدارة	اجمالي
القوائم الموزعة	١٠٠	٣٠	٣٥	٢٠	٢٠	١٥	٢٢٠
القوائم الصحيحة القابة للتحليل	٩٧	٢٨	٣٢	٢٠	١٨	١٥	٢١٠

المصدر: من اعداد الباحث

- تم استبعاد عدد (١٠) قوائم استقصاء غير متكامل، وبلغ عدد استمارات الاستقصاء السليمة المستلمة بعد استيفائها (٢١٠) قائمة صالحة للتحليل الإحصائي.

نسبة الاستجابة = القوائم الصالحة ÷ القوائم الموزعة طبقا لردود عينة الدراسة.

(٢١٠ ÷ ٢٢٠ = حوالي ٩٥.٥%)، وتعتبر هذه نسبة استجابة مرتفعة.

ونسبة عدم الاستجابة = الاستمارات المستبعدة ÷ اجمالي الاستمارات.

النسبة المكملة = ١٠ ÷ ٢٣٥= ٤.٥% طبقا لردود عينة الدراسة.

٣) **نتائج الفرض الأول:** توجد فروق ذات دلالة احصائية بين آراء المستقصى منهم بشأن محددات تطبيق آليات حوكمة الشركات في الشركات المقيدة بالبورصة الكويتية.

الأسلوب الإحصائي المستخدم: لإختبار الفرض تم استخدام اختبار كروسكال Kruskal–Wallis لإثبات مدى اتفاق آراء المستقصى، وفيما يلي نتائج اختبار كروسكال حول محددات تطبيق آليات حوكمة الشركات بالبورصة الكويتية وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (٢)

نتائج اختبار كروسكال لآراء المستقصى منهم حول محددات تطبيق آليات حوكمة الشركات بالبورصة الكويتية

م	العبارات	قيم كروسكال Kruskal Wallis	مستوى المعنوية	الدلالة	النتيجة
١	لمؤسسة المراجعة هيكل تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الأداء لتحقيق أهدافها.	٢.٥٠٠	٠.٧٧٦	غير دالة	لا توجد فروق في الآراء
٢	تقوم لجنة التدقيق بعملها دون تدخل الإدارة العليا للمؤسسة.	٦.٣٨٤	٠.٢٧١	غير دالة	لا توجد فروق في الآراء
٣	تمنح للجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطات الكافية لممارسة مهامهم.	٢.٧٩٢	٠.٧٣٢	غير دالة	لا توجد فروق في الآراء
٤	تتخذ المؤسسة إجراءات كافية لحماية حقوق المساهمين.	٤.٥٥٣	٠.٤٧٣	غير دالة	لا توجد فروق في الآراء
٥	للمساهمين الحق في التعبير عن أرائهم حول تعيين أعضاء مجلس الإدارة.	٣.٨٠٦	٠.٥٧٨	غير دالة	لا توجد فروق في الآراء
٦	يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة عن نتائج أعمال المؤسسة.	٣.٤٥٢	٠.٦٣١	غير دالة	لا توجد فروق في الآراء
٧	يشارك المساهمون بتعويض أصحاب المصالح في حالة وجود ضرر.	٢.٣٧٦	٠.٧٩٥	غير دالة	لا توجد فروق في الآراء
٨	هناك تسهيلات لأصحاب المصالح وفقا لأحكام القانون الداخلي للمؤسسة.	٧.٨٠٩	٠.١٦٧	غير دالة	لا توجد فروق في الآراء
٩	تفصح المؤسسة عن جميع بنود عناصر القوائم المالية بالقدر الكافي.	٥.٦٣٥	٠.٣٤٣	غير دالة	لا توجد فروق في الآراء
١٠	يتم الإفصاح عن مكافآت مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.	٣.٦٣١	٠.٦٠٤	غير دالة	لا توجد فروق في الآراء
١١	لدى المؤسسة أنظمة إلكترونية للإفصاح عن معلوماتها المالية والمحاسبية.	٢.٠٠٩	٠.٨٤٨	غير دالة	لا توجد فروق في الآراء
١٢	يحرص مجلس الإدارة على تنفيذ مختلف القوانين واللوائح التنظيمية من أجل السير الحسن للمؤسسة.	٤.٦٠٩	٠.٤٦٥	غير دالة	لا توجد فروق في الآراء
١٣	يقوم مجلس الإدارة بتشكيل اللجان وتحديد مجال وفترة نشاطها.	٤.٥٠٤	٠.٤٧٩	غير دالة	لا توجد فروق في الآراء
١٤	يقع على مجلس الإدارة مسؤولية وضع إستراتيجية عمل ونشاط المؤسسة للإشراف والرقابة.	٩.١٦٧	٠.١٠٣	غير دالة	لا توجد فروق في الآراء
	اجمالي المحور	٦.٠٢٨	٠.٣٠٤	غير دالة	لا توجد فروق في آراء المستقصى منهم

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي .Spss

من الجدول رقم (٢) يتضح ما يلي:

– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بمحور محددات تطبيق آليات حوكمة الشركات بالبورصة الكويتية حيث بلغت قيمة كروسكال لإجمالي المحور (٦.٠٢٨) عند مستوى معنوية أكبر من (٠.٠٥)، كما تراوحت قيم كروسكال بين (٢.٠٠٩، ٩.١٦٧)، مستوى المعنوية المحسوب عند جميع المتغيرات الموجودة بالجدول عند مستوى معنوية أكبر من (٠.٠٥)

– وهذا يعنى انه لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية، مما يدلنا على الاتفاق فى آراء المستقصى منهم.

نتائج الفرض: من خلال عرض وتحليل ما سبق يمكننا أن نقبل الفرض القائل بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصي منهم بشأن محددات تطبيق آليات حوكمة الشركات بالبورصة الكويتية.

٤) **نتائج الفرض الثاني:** توجد فروق ذات دلالة احصائية بين آراء المستقصى منهم بشأن محددات تطبيق برامج التأكيد المشترك على تقارير الاستدامة بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية، ولإثبات الفرض تم استخدام اختبار كروسكال Kruskal لتحديد مدى الفروق بين آراء المستقصى منهم في عينة الدراسة حول محددات تطبيق برامج التأكيد المشترك على تقارير الاستدامة.

جدول رقم (٣)

نتائج اختبار كروسكال لآراء المستقصى منهم حول محددات تطبيق برامج التأكيد المشترك على تقارير الاستدامة

م	العبارات	قيم كروسكال Kruskal Wallis	مستوى المعنوية	الدلالة	النتيجة
١	التنسيق بين خطط جميع أنشطة التأكيد فى الشركة.	٢.٢٢٣	٠.٨١٨	غير دالة	لا توجد فروق في الآراء
٢	التنسيق بين النتائج التي يقدمها مختلف مقدمي التأكيد.	٥.٩٤٧	٠.٣١١	غير دالة	لا توجد فروق في الآراء
٣	تعزيز التعاون بين مقدمي التأكيد الداخليين والخارجيين.	٥.٨٧٨	٠.٣١٨	غير دالة	لا توجد فروق في الآراء
٤	مساعدة مجلس الإدارة والإدارة العليا ولجنة المراجعة على أداء مهامهم بشكل أكثر كفاءة وفعالية.	٧.٣٧٩	٠.١٩٤	غير دالة	لا توجد فروق في الآراء
٥	تطوير تأهيل المراجعين الداخليين لتمكنهم من تقديم التأكيد	٣.٠٨٦	٠.٦٨٧	غير	لا توجد فروق في

م	العبارات	قيم كروسكال Kruskal Wallis	مستوى المعنوية	الدلالة	النتيجة
	المشترك.			دالة	الآراء
٦	إلمام مستخدمي التأكيد المشترك بطبيعة هذا التأكيد ومنهجية تطبيقه.	٦.٠٧٦	٠.٢٩٩	غير دالة	لا توجد فروق في الآراء
٧	تقييم مدى مناسبة معايير وارشادات وتوصيات المراجعة الداخلية لتطبيق التأكيد المشترك.	٠.٧٦٨	٠.٩٧٩	غير دالة	لا توجد فروق في الآراء
٨	تحسين عمليات التأكيد بين مقدمي خدمات التأكيد (الإدارة، التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي).	١.٥٧٨	٠.٩٠٤	غير دالة	لا توجد فروق في الآراء
٩	تزويد الإدرة العليا ومجلس الإدارة بتأكيد شامل يبين بأن إدارة المخاطر والرقابة الداخلية تعمل بفاعلية من خلال تنسيق أنشطة التأكيد المقدمة من قبل مقدمي التأكيد المختلفين.	١.٦٦٧	٠.٨٩٣	غير دالة	لا توجد فروق في الآراء
١٠	إنشاء رؤية مشتركة للمخاطر فى جميع أنشطة الشركة.	١.٦٢٦	٠.٨٩٨	غير دالة	لا توجد فروق في الآراء
١١	استخدام لغة مشتركة مما يساعد على تسهيل المناقشات بين مقدمي التأكيدات.	٤.٨٨٣	٠.٤٣٠	غير دالة	لا توجد فروق في الآراء
١٢	تحسين جودة مستوى التأكيد المعقول الذي يتم تقديمه.	٣.٦٠٠	٠.٦٠٨	غير دالة	لا توجد فروق في الآراء
١٣	يحسن قدرة مجلس الإدارة على تقييم مدى كفاءة الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر	١.٥٦٦	٠.٩٠٥	غير دالة	لا توجد فروق في الآراء
١٤	يساعد التأكيد المشترك فى ثقة المستثمرين فى موثوقية المعلومات	٤.٧٨٤	٠.٤٤٣	غير دالة	لا توجد فروق في الآراء
١٥	يعزز التأكيد المشترك فى دقة توقعات المحللين الماليين وتقليل مخاطر المعلومات.	٢.٦٣١	٠.٧٥٧	غير دالة	لا توجد فروق في الآراء
١٦	يوفر التأكيد المشترك إطار تأكيد فعال مما يعزز جودة ومصداقية المعلومات المتعلقة بالشركة.	٥.٥٤٥	٠.٣٥٣	غير دالة	لا توجد فروق في الآراء
اجمالي المحور		٣.٨٩٥	٠.٥٦٥	غير دالة	لا توجد فروق في آراء المستقصى منهم

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي .Spss

من الجدول رقم (٣) يتضح ما يلي:

– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بمحور محددات تطبيق برامج التأكيد المشترك حيث بلغت قيمة كروسكال لإجمالي المحور (٣.٨٩٥) عند مستوى معنوية أكبر من (٠.٠٥)، كما تراوحت قيم كروسكال بين (٠.٧٦٨، ٧.٣٧٩) كما تبين نتائج التحليل ان مستوى المعنوية

المحسوب عند جميع المتغيرات الموجودة بالجدول عند مستوى معنوية أكبر من (٠.٠٥) مما يدلنا على الاتفاق فى آراء المستقصى منهم.

نتائج الفرض: من خلال عرض وتحليل ما سبق يمكننا أن نقبل الفرض القائل بعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين آراء المستقصى منهم بشأن محددات تطبيق برامج التأكيد المشترك على تقارير الاستدامة بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية، بمعنى وجود اتفاق لآراء المستقصى منهم.

٥) **نتائج الفرض الثالث:** حيث ينص الفرض الثالث من فروض الدراسة بأنه: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تفعيل آليات حوكمة الشركات وتفعيل برنامج التأكيد المشترك لتقارير الاستدامة بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية، وتم اختبار الفرض الثالث من خلال استخدام أسلوب تحليل الإرتباط والانحدار الخطي البسيط كما يلي:

متغيرات الفرض: تفعيل آليات حوكمة الشركات –تفعيل برنامج التأكيد المشترك لتقارير الاستدامة

جدول رقم (٤)

نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر تفعيل آليات حوكمة الشركات على تفعيل برنامج التأكيد المشترك لتقارير الاستدامة

المتغير	Beta	R2	t. Value	Sig. t
أثر تفعيل آليات حوكمة الشركات على تفعيل برنامج التأكيد المشترك لتقارير الاستدامة	٠.٧٦٧	%٥٨.٨	١٧.٢٢٦	**٠.٠١
المعامل الثابت Constant	٠.٣٤٢			
معامل التحديد المعدل Adj. R2	%٥٨.٦			
قيمة F	٢٩٦.٧٣٥			
معامل جوهرية النموذج (Sig. F)	**٠.٠١			
درجات الحرية	٢٠٩			

*داله عند ٠.٠٥ ، **داله عند ٠.٠١

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

من الجدول رقم (٤) يتضح الأتي:

– يشير معامل الارتباط Beta إلى وجود علاقة ارتباط موجبة جيدة بين تفعيل آليات حوكمة الشركات وتفعيل برنامج التأكيد المشترك لتقارير الاستدامة، حيث بلغ معامل الارتباط (٠.٧٦٧) وذلك عند مستوى دلالة أقل من 0.05

– يشير معامل التحديد R2 إلى أن تفعيل آليات حوكمة الشركات يفسر حوالي (٥٨.٨%) من التباين في تفعيل برنامج التأكيد المشترك لتقارير الاستدامة.

– باستخدام اختبار (t.test) نجد أن المتغير المستقل (تفعيل آليات حوكمة الشركات) ذو تأثير معنوي على المتغير التابع (تفعيل برنامج التأكيد المشترك لتقارير الاستدامة) حيث بلغت قيمة "t" (١٧.٢٢٦) وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

– يشير معامل جوهرية النموذج (Sig. F) إلى معنوية هذه النتائج عند مستوى دلالة قدره (0.05)، حيث بلغت قيمة "F" (٢٩٦.٧٣٥)، وتؤكد إشارات هذا النموذج على إيجابية هذه العلاقة.

– معادلة النموذج:

تفعيل برنامج التأكيد المشترك لتقارير الاستدامة = ٠.٣٤٢+ ٠.٧٦٧ تفعيل آليات حوكمة الشركات

– من خلال نموذج الانحدار السابق فنجد أن معامل التحديد لإجمالي تفعيل آليات حوكمة الشركات (R2) يفسر نسبة مقبولة (٥٨.٨%)، في تفعيل برنامج التأكيد المشترك لتقارير الاستدامة، ويعتبر هذا التأثير معنوى.

– في ضوء ما سبق من نتائج يتم إثبات وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لأبعاد تفعيل آليات حوكمة الشركات على تفعيل برنامج التأكيد المشترك لتقارير الاستدامة.

أثبات الفرض: نقبل الفرض القائل توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تفعيل آليات حوكمة الشركات وتفعيل برنامج التأكيد المشترك لتقارير الاستدامة بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية حيث بلغ معامل الارتباط (٠.٧٦٧) بنسبة تفسير (٥٨.٨%).

رابعاً: النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

١- التأكيد على دور المراجعة الداخلية كخط دفاع أول فى تطبيق نموذج التأكيد المشترك.

٢- يساهم نموذج التأكيد المشترك فى خلق نوع التنسيق بين الجهات المختلفة التي تقدم خدمات التأكيد، مما ينعكس أثر ذلك إيجابًا على المراجعة الداخلية.

٣- ينعكس الدور التكاملي والتنسيقي الذي يتميز به نموذج التأكيد المشترك بين مقدمي خدمات التأكيد إيجابًا على أصحاب المصلحة ومتخذي القرارات.

٤- تُعد لجان المراجعة من أهم أدوات الرقابة فى الشركات المساهمة، كما تعتبر أحد أهم دعائم تحقيق مفهوم حوكمة الشركات، حيث تعمل كحلقة وصل بين مجلس الإدارة وكل من المراجع الداخلي والخارجي.

٥- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين آراء المستقصى منهم بشأن محددات تطبيق آليات حوكمة الشركات في الشركات المقيدة بالبورصة الكويتية.

٦- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين آراء المستقصى منهم بشأن محددات تطبيق برامج التأكيد المشترك على تقارير الاستدامة بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية.

٧- وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين تفعيل آليات حوكمة الشركات وتفعيل برنامج التأكيد المشترك لتقارير الاستدامة بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية.

ثانياً: التوصيات

١- أهمية وجود إطار حاكم داخل الشركات ينظم ضوابط تبادل المعلومات والتنسيق بين أنشطة مقدمي خدمات التأكيد الداخلين والخارجيين ويمثل ضمان لتطبيق أمثل لنموذج التأكيد المشترك.

٢- ضرورة قيام المنظمات العلمية والمهنية بالسعي نحو إصدار معيار تأكيد محلي ودولي ملزم ينظم عملية تأكيد تقارير الإستدامة بأبعادها المختلفة من خلال تفعيل استخدام برنامج التأكيد المشترك.

٣- تشكيل لجنة استدامة بالشركات تكون تابعة لمجلس الإدارة تختص بمتابعة تطبيق استراتيجيات وسياسات الإستدامة وترجمتها إلى أفعال ملموسة ولإثبات الإلتزام الحقيقي للشركة تجاه هذه القضايا.

٤- إعداد برامج تدريبية لخلق الوعي بالإطار المفاهيمي لبرنامج التأكيد المشترك وأهمية ومزايا تطبيقه والتغلب على معوقاته للإرتقاء بجودة تقارير الإستدامة.

٥- تطوير إمكانيات ومهارات وظيفة المراجعة الداخلية ودعم دورها المحوري الإستراتيجي ليشمل تخطيط وتنسيق برنامج التأكيد المشترك لتقارير الإستدامة.

٦- العمل على زيادة الوعي لدى مستخدمي ومعدي القوائم المالية بأهمية الإعداد والإفصاح عن جهود الشركة فى مجال تقارير الاستدامة؛ وتنمية هذا الوعي يمكن تحقيقه من خلال تنظيم دورات تدريبية لجميع الأطراف المعنية.

٧- ضرورة تنمية مهارات المراجعين والمحاسبين فى يختص بالجوانب الاجتماعية والبيئة والأخلاقية بالإضافة إلى الجانب الاقتصادي، وذلك لظهور منظور جديد لمسئوليتهم وتوسع مجال عملهم ليشمل قضايا جديدة غير المعتادة.

ثالثا: المقترحات البحثية المستقبلية

١- تحليل العلاقة بين برامج التأكيد المشترك والمراجعة المستمرة وأثرها على جودة التقرير.
٢- أثر استخدام برامج التأكيد المشترك على أتعاب عملية المراجعة.
٣- قياس أثر محددات التأكيد لتقارير الاستدامة على الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية.
٤- قياس أثر الإفصاح السردي عن تقارير الاستدامة على تأخر إصدار تقرير مراقب الحسابات الخارجي فى ضوء آليات الحوكمة.
٥- انعكاسات الإفصاح الاختياري عن تقارير الاستدامة على إدارة مخاطر الأعمال.
٦- دراسة انعكاسات الإفصاح الاختياري عن تقارير الاستدامة على الحد من المخاطر الإئتمانية فى مقررات بازل III.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١- إبراهيم، آفاق ذنوب (٢٠١٦) نموذج مجاسبي للإفصاح الاختياري عن تقارير الإستدامة فى ترشيد قرارات الإستثمار، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة.

٢- إسماعيل، عصام عبد المنعم (٢٠١٦) أثر درجة الإفصاح عن إستدامة الشركات على جودة التقارير المالية، دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسمندرية، مج(٥٣)، ع(٢)، ص٢٦٧-٣٠٨.

٣- البحراوي، إيمان محمد أحمد (٢٠٢١) تحليل العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية، دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية المصري، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، ع(١)، مج(٢٤)، ص ص ١٨٣-٢٠٧.

٤- بلخيري، حكيمة (٢٠٢٠) أثر هيكل الملكية على الأداء المالي للمؤسسات المدرجة فى بورصة عمان، دراسة عينة من المؤسسات المدرجة فى بورصة عمان خلال الفترة الممتدة ما بين ٢٠٠٩-٢٠١٨، تخصص مالية المؤسسة، جامعة غرداية.

٥- بليغ، محمد عيد، (٢٠١٨) المسئولية الإجتماعية للشركات ودورها فى تحقيق التنمية المستدامة فى مصر، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مج(٣٨)، ع(٤)، ص٢٥٣-٢٨٨.

٦- رشوان، عبد الرحمان محمد سليمان (٢٠١٨) تحليل العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات وأثرها على زيادة جودة المعلومات، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ع(٨).

٧- سلامة، إيمان محمد السعيد (٢٠١٨) أثر جودة لجنة إدارة المخاطر ودوره حياة الشركة على جودة الغفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية وانعكاسه على سمعة الشركات، دراسة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي، مصر، مج(٢)، ع(٢)، ص١٠-٧٧.

٨- سليم، أيمن عطوة عزرازي، (٢٠٢١) تأثير آليات الحوكمة الداخلية وخصائص المراجع الخارجي علي توقيت إصدار التقارير المالية، دراسة اختبارية علي الشركات المساهمة المصرية، الناشر جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، مج(٢٣)، ع(١).
٩- الشافعي، رزاق حسين محمد؛ والطائي، بشري فاضل خضير (٢٠٢٢) أنموذج مقترح لتقرير التأكيد المشترك وتأثيره في تحقيق التنمية المستدامة في الوحدات الاقتصادية العراقية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، مج(١٧)، ع(٦١).
١٠- شرف، إبراهيم أحمد إبراهيم (٢٠١٥) أثر الإفصاح غير المالي عبر تقارير الأعمال المتكاملة على تقييم أصحاب المصالح لمقدرة الشركة على خلق القيمة، دراسة ميدانية وتجريبية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة دمنهور.
١١- الشعراوي، حسام حسن محمود (٢٠١٧) أثر تطبيق إدارة المخاطر على جودة الأرباح (دراسة تطبيقية على الشركات المصرية) مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مج (٥٤)، ع(١)، ج(٣)، ص٢٩-٦٧.
١٢- عبد الفتاح، سعيد توفيق أحمد (٢٠١٣) علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية دراسة اختبارية، رسالة ماجستير، جامعة الزقازيق، كلية التجارة.
١٣- الغندور، محمد مصطفي (٢٠٢٠) أثر تفعيل آليات حوكمة الشركات فى الحد من الآثار السلبية الناتجة عن العلاقة بين الإلتزام بالمسئولية الاجتماعية للشركات والإدارة الحقيقية للأرباح، دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، مج(٦)، ع(١٠)، ج(١)، ص ص ١٤٣-٢٠٦.
١٤- غنيم، محمود رجب يس (٢٠١٧) أثر توكيد مراقب الحسابات للمحتوي المعلوماتي لتقارير الأعمال المتكاملة على قرارات أصحاب المصالح، دراسة ميدانية وتجريبية فى بيئة الأعمال السعودية، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، ع(١)، ص ١٤٦-٢١٠.
١٥- محروس، رمضان عارف رمضان (٢٠١٧) دور هيكل الملكية فى التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المصرية، دراسة ميدانية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مج(٣١)، ع(١)، ص ص ٨٧-١٠٤.

١٦- محمد، بوهدة؛ وآخرون (٢٠٢٠) حوكمة الشركات فى ظل النظريات التعاقدية وسبل إرسائها فى بيئة الأعمال الجزائرية، مجلة أبعاد اقتصادية، مج(١٠)، ع(٢)، الجزائر، ص٤٢٢.
١٧- محمد، صلاح علي احمد، و أحمد غسان احمد الامين (٢٠٢٢). فاعلية نموذج التاكيد المشترك في تحسين أداء المراجعة الداخلية المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، مج(٨)، ع(١)، ص ص ٣٤ – ١٣.
١٨- منصور، أشرف محمد إبراهيم (٢٠٢٠) التأكيد المشترك كأحد آليات الرقابة الداخلية ودور أصحاب المصلحة في المراجعة الداخلية في تفعيل تطبيقه: دراسة ميدانية. الفكر المحاسبي، مج(٢٤)، ع(١)، ص ص ١ – ٤٥.
١٩- الهواري، ناهد محمد يسري (٢٠١٧) قياس التأثير المشترك لمعايير فعالية أداء كل من لجنة المراجعة ومجلس الإدارة على عمليات إدارة الأرباح، دراسة تطبيقية على الشركات فى البورصة المصرية، الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مج (٤١)، ع(١)، ص ص ٩١٥-٩٧٥.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Adebayo, Adeyemi & Barry Ackers, (2023) Adoption of the combined assurance model by South African state-owned enterprises (SOEs), National Accounting Review, Vol. (5), No. (1), P.P, 41-66.
2- Al-Shafaay R, H& Al-Taie, B. F., (2022). The impact of combined assurance providers on achieving social development in Iraqi economic units. Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, Vol. (18), No. (60), part (2), P.P, 270-283.
3- Augustine Donkor, Hadrian Geri Djajadikerta, Saiyidi Mat Roni, (2021) Impacts of combined assurance on integrated, sustainability and financial reporting qualities: Evidence from listed companies in South Africa, Int J Audit. P.P, 475–507.
4- Aulia Natasya Irfani Ampri, D. A., & Adhariani, D. (2018). Application of Combined Assurance as a New Approach to Integrate Internal Audit, Governance, and Risk Management: A Case Study on Indonesia Financial Service Authority. In B. a. Advances in Economics (Ed.), Proceedings of the 2018 International Conference on Islamic Economics and Business, P.P, 29-33
5- Berg, N. & J. Jensen. (2015). Determinations of Traditional Sustainability Reporting Versus Integrated Reporting An

Institutionalism Approach. Business Strategy and the Environment. Vol. (21), P.P, 299- 316.

6- Bhatia, A., & Tuli, S. (2015) ," Sustainability disclosure practices: a study of selected Chinese companies". Management and Labour Studies, Vol. (40), P.P, 268-283.

7- Decaux, L., & Sarens, G. (2015). Implementing combined assurance: insights from multiple case studies. Managerial Auditing Journal, Vol. (30), No. (1), P.P, 56-79.

8- Donkor, A., Djajadikerta, H. G., & Mat Roni, S. (2021). Impacts of combined assurance on integrated, sustainability and financial reporting qualities: Evidence from listed companies in South Africa. International Journal of Auditing, Vol. (25), No. (2), P.P, 475-507.

9- Eccles, R. G.; Krzus, M. P. & Watson, L.A. (2012), "Integrated reporting requires integrated assurance", in Joe Oringel (Ed.), Effective Auditing for Corporates: Key Developments in Practice and Procedures, Bloomsbury, London, UK, P.P, 161-178

10- Hahn R.& Kuhnen M., (2013) "Determinants of sustainability reporting: A review of results, trends, theory and opportunities in an expanding field of research", Journal of cleaner production, Vol. (59), P.P. 5-21.

11- Hussainey, Elgammal, M., , K, & Ahmed, F. (2018), " Corporate governance and voluntary risk and forward-looking disclosures", Journal of Applied Accounting ResearchVol.(19), No.(4), P.P, 592-607

12- Institute of Directors Southern Africa (IODSA). (2016). King IV Report on Corporate Governance. Available at https://www.nhbrc.org.za/wp-content/uploads/2016/11/King-IV-Summary-1-November-2016.pdf

13- Kanakriyah, Raed.(2021),"The Impact of Board of Directors' Characteristics on Firm Performance: A Case Study in Jordan", Journal of Asian Finance, Economics and Business, Vol. (8), No. (3), P.P, 0341–0350.

14- Kuzey, C., & Uyar, A. (2017)," Determinants of sustainability reporting and its impact on firm value: Evidence from the emerging market of Turkey". Journal of Cleaner Production, Vol. (143), P.P, 27-39.

15- Maroun, W. (2020). A Conceptual Model for Understanding Corporate Social Responsibility Assurance Practice. Journal of Business Ethics, Vol. (161), P.P, 187-209.

16- Masegare, P. (2018). Implementing value-added combined assurance interventions for South African organisations. Journal of Management & Administration, Vol. (1), P.P, 129-149.
17- Narcisa, L. Alexandra & Elena. Hlaciuc.(2017)," The Role and Implications of Internal Audit in Corporate Governance", Springer International Publishing Switzerland, P.P, 89-101
18- Ranjith A. & Shamim T., (2017) "The impact of audit committee characteristics on CSR disclosure: An analysis of australian firms", Australian Accounting Review, Vol. (27) No. (4), P.P, 400-420.
19- Serly, V., & Zulvia, Y. (2019). Corporate Governance & Ownership Structure:It's Implication on Agency Cost (Astudy in Indonesia Manufacturing Company), Third international conference on economics education, economics, business & management, accounting& entrepreneurship. Vol. (97), P.P, 29-39
20- Solomon, J. (2020). Corporate Governance and Accountability. UK: John Wiley & Sons Inc.
21- Wibowo, S., Achsani, N. A., Suroso, A. I., & Sasongko, H. (2022). Integrated governance, risk, and compliance (GRC) and combined assurance: A comparative institutional study. Indonesian Journal of Business and Entrepreneurship (IJBE), Vol. (8), No. (2), P.P, 289-289.
22- Zhou, S., Simnett, R., & Hoang, H. (2019). Evaluating Combined Assurance as a New Credibility Enhancement Technique. Journal of Practice & Theory, Vol, (38) No. (2), P.P, 235–259.